



**ROYAUME DU MAROC**  
Ministère de la fonction publique  
et de la modernisation  
de l'Administration



**CDL-UD(2016)014**

Or. ar

**COMMISSION EUROPEENNE POUR LA DEMOCRATIE PAR LE DROIT**  
**(COMMISSION DE VENISE)**

en coopération avec

**LE MINISTERE DE LA FONCTION PUBLIQUE ET DE LA  
MODERNISATION DE L'ADMINISTRATION DU ROYAUME DU MAROC**

**Séminaire régional pour les hauts cadres de l'administration**

**UniDem**

**“GOUVERNEMENT OUVERT”**

**Centre d'Accueil et de Conférences  
Avenue Essanouabar, HAY RIAD, Rabat, Maroc**

**4 - 7 avril 2016**

**TRANSPARENCE BUDGETAIRE ET ACCES A L'INFORMATION  
EXPERIENCE NATIONALE - MAURITANIE**

par

**M. Mohamed SALEM (Directeur de la gestion du personnel, Ministère de la Fonction  
Publique, du Travail et de la Modernisation de l'Administration, Mauritanie)**

Venice Commission - Council of Europe Commission de Venise – Conseil de l'Europe  
F-67075 Strasbourg Cedex Tel. +33 (0) 3 88 41 38 23 Fax +33 (0) 3 88 41 37 38

E-mail: [venice@coe.int](mailto:venice@coe.int) Web site: [www.venice.coe.int](http://www.venice.coe.int)



الندوة الجهوية للأطر العليا المنظم من طرف اللجنة الأوروبية للديمقراطية  
والقانون (لجنة فينسيا) بالتعاون مع وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة  
بالمملكة المغربية

تحت عنوان " الحكومة المفتوحة "

مداخلة حول موضوع:

الشفافية كمرتكز للحكومة المفتوحة  
"تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية"

السالك ولد حمود

رئيس مصلحة الدراسات والبرمجة/ مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون

وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية



تعتبر الشفافية أحد أهم المرتكزات التي تتبني عليها الحكومة المفتوحة وقد بذلت موريتانيا جهودا معتبرة خلال السنوات الأخيرة في مجال تطوير العلاقة بين المواطن والإدارة لجعله شريكا فاعلا في صنع القرار في مجال العمل الإداري وفي وضع وتصوّر وتنفيذ السياسات العامة وذلك من خلال إرساء قواعد الشفافية ومكافحة الفساد، وقد اتخذت جملة من الاجراءات في مجال دعم الشفافية وتطبيق مفهوم البيانات المفتوحة الهادف الى تعزيز الديمقراطية تمثلت في تحرير الفضاء السمعي البصري حيث تعددت وتطورت وسائل الاعلام بمختلف اشكالها من فضائيات ، إذاعات ، إعلام الكتروني ..... وأصبحت السلطة الرابعة تقوم بالدور المنوط بها في مجال مراقبة أداء الحكومة.



□ إن تبني موريتانيا لسياسة محاربة الفساد جعلها تخطو خطوات معتبرة في مجال الشفافية في المنظومة الدولية كالشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية والشفافية وتبادل المعلومات في مجال التهرب الضريبي ..... وقد أنشأت في هذا السياق العديد من الهيئات المكلفة بالشفافية ومحاربة الفساد نذكر منها :



- لجنة الشفافية في الحياة العمومية
- محكمة الحسابات
- المفتشية العامة للدولة
- المفتشية العامة للمالية
- المفتشيات الداخلية للقطاعات الوزارية
- إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية



وسنركز في اطار التجربة الموريتانية على  
جهازين للرقابة نظرا لارتباطهما المباشر بالشفافية  
موضوع المداخلة وهما :

لجنة الشفافية في الحياة  
العمومية

محكمة الحسابات



## اولا : لجنة الشفافية في الحياة العمومية

### • تشكيلة اللجنة

تتشكل لجنة الشفافية المالية حسب ما نصت عليه المادة :8 من القانون 054 /2007 الصادر بتاريخ 18 / 09 / 2007 المتعلق بالشفافية المالية في الحيات العمومية من الأعضاء استحقاقين هم :

1 - رئيس المحكمة العليا رئيسا

2 - رئيس محكمة الحسابات نائبا للرئيس

3 - رئيس المجلس الإسلامي الأعلى عضوا

بالإضافة إلى رئيسي غرفتين أو مستشارين عن كل من الهيئات المشكلة لهذه اللجنة وكل أعضاء هذه اللجنة محلفين.



## • مهام لجنة الشفافية في الحياة العمومية

تستقبل اللجنة تصريحات المسؤولين عند استلامهم لمهامهم وعند انتهاء مأموريتهم بشهرين على الأكثر من تاريخ تعطيل وظائفهم لسبب غير الوفاة.

يبلغ الأشخاص الخاضعون لهذا القانون لجنة الشفافية أثناء مأمورياتهم أو وظائفهم بكل التغييرات الملموسة في ممتلكاتهم كلما رأت ذلك مفيدا ، ومرة على الأقل كل سنتين

التصريحات الكاذبة أو المغشوشة يعاقب مرتكبوها وفقا لمقتضيات القانون الجنائي وعند الإقتضاء بعقوبات إدارية منصوص عليها بالقوانين المعمول بها





## • الملزمون بالتصريح امام لجنة الشفافية في الحياة العمومية

يقوم رئيس الجمهورية بعد تنصيبه وعند نهاية مأموريته بالتصريح بممتلكاته وممتلكات أطفاله القصر وينشر هذين التصريحين.

كما يلزم الوزير الأول والوزراء وأصحاب الوظائف المماثلة بتقديم تصريح عن ممتلكاتهم وممتلكات أطفالهم القصر لرئيس اللجنة ، ويلزم كذلك بالتصريح بالممتلكات وبنفس الشروط أصحاب المأموريات الانتخابية وأعضاء الأسلاك التالية :



• الملزمون بالتصريح امام لجنة الشفافية في الحياة العمومية (تابع)

- القضاة

- رئيس المجموعة الحضرية بانوا كشوط

- المسئولون الأول للمجموعات المحلية

- الأمرون بالصرف مثل :

✓ الأمناء العامون في القطاعات الوزارية

✓ قادة أركان الجيوش

✓ رؤساء البعثات الدبلوماسية

✓ الولاية



• المزمون بالتصريح امام لجنة الشفافية في الحياه العمومية (تابع)

✓ المدير العام للأمن الوطني

✓ مدير و الجمارك و الخزينة العامة و الميزانية و الضرائب في وزارة المالية

✓ المعتمد على أموال أركان الجيوش

✓ المديرون المكلفون بالمالية في الوزارات

✓ مدير و المؤسسات العمومية و الشركات ذات رأس المال العمومي و المختلط و رؤساء مجالس إدارتها و الهيئات التي تقوم مقامها

✓ محاسبو المؤسسات العمومية



• المزمون بالتصريح امام لجنة الشفافية في الحياه العمومية (تابع)

✓ مديرو الوكالات المتمتعة باستقلال مالي

✓ مسئولو منظمات المجتمع المدني المستفيدة من مساعدات عمومية .

✓ محاسبو المؤسسات العمومية

وتطبق أحكام هذا القانون كذلك على أعضاء سلطة التنظيم وأعضاء لجان الصفقات العمومية .



## ثانيا : محكمة الحسابات

□ أنشئت محكمة الحسابات بموجب المادة 68 من الدستور التي تنص على أن: ( محكمة للحسابات تساعد البرلمان والحكومة في رقابة تنفيذ قوانين المالية )، وتم وضع الترتيبات التشريعية و التنظيمية لهذه المؤسسة بموجب: القانون 019/93 بتاريخ: 26 يناير 1993، المحدد لتنظيم وسير المحكمة، المعدل بالأمر القانوني رقم: 06/2007 الصادر بتاريخ: 12 يناير 2007 ، و صدرت بعد ذلك المراسيم المطبقة لهذا القانون والذي يوضح من بين أمور أخرى:



## استقلالية المحكمة

ينص القانون المذكور في المادة: 02 منه على أن محكمة الحسابات تتمتع بصفقتها هيئة عليا للرقابة على الأموال العمومية باستقلالية مضمونة حسب الشروط المحددة في الدستور وفي هذا القانون.

## الأهداف الموكلة للمحكمة

تنص المادة 03 من نفس القانون على أن محكمة الحسابات تساهم بعملها الدائم والمنظم في مجال التدقيق والتقييم والإعلام والمشورة في تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ حماية الأموال العمومية.
- ✓ تحسين طرق التسيير وتقنياته.
- ✓ عقلنة العمل الإداري.



## إسهام محكمة الحسابات في مكافحة الفساد

1. تتولى المحكمة منصب نائب رئيس لجنة الشفافية في الحياة العمومية؛
2. ترفع المحكمة تقارير تتضمن الملاحظات والتوصيات إلى السلطات العمومية والإدارية وللأطراف الخاضعة لرقابتها؛
3. يوجه رئيس المحكمة أوامر إستعجالية إلى الوزراء المعنيين من أجل اتخاذ التدابير والتصحيحات المتعلقة بالتسيير العمومي؛
4. يوجه مفوض الحكومة مذكرات إلى المسيرين العموميين من أجل تصحيح الإختلالات المكتشفة بمناسبة العمليات الرقابية؛
5. نشر التقرير السنوي للمحكمة



## إسهام محكمة الحسابات في مكافحة الفساد (تابع)

ويتم نشر التقرير السنوي للمحكمة  
بواسطة الخطوات التالية:

❖ تسليم التقرير إلى رئيس  
الجمهورية؛

❖ تصريح أمام وسائل الإعلام المرئية  
والمسموعة؛

❖ نشر التقرير السنوي على الموقع  
الإلكتروني للمحكمة؛

❖ عقد مؤتمر صحفي مفتوح أمام  
وسائل الإعلام الرسمية والمستقلة  
(الوطنية والدولية)؛





وفي اطار نشر المعلومات المرتبطة بالشفافية في  
تسيير المال العام يقدم الموقع الالكتروني للخزينة  
العامة والمحاسبة العمومية، الكثير من الخدمات  
من بينها:

متابعة قانون المالية في مجال النفقات  
مدفوعات شركات المعادن والنفط  
التقارير الشهرية حول عائدات النفط  
تقارير العمليات المالية الدولة  
الحالة المالية للسيولة .... الخ

## آخر الأخبار

12:27:09 2016-03-07

قانون المالية الأصلي - ميزانية الدولة لعام 2016



### التقرير الشهري حول عائدات النفط

### جدول العمليات المالية للدولة

01:08:29 04-03-2016 التاريخ; Ko 165.13 حجم الملف; PDF

التقرير الشهري حول عائدات النفط يناير 2016

12:08:36 07-03-2016 التاريخ; Ko 119.32 حجم الملف; PDF

جدول العمليات المالية للدولة يناير 2016

01:08:44 04-03-2016 التاريخ; Ko 147.87 حجم الملف; PDF

التقرير الشهري حول عائدات النفط ديسمبر 2015

12:49:47 04-03-2016 التاريخ; Ko 111.35 حجم الملف; PDF

جدول العمليات المالية للدولة 2015

01:09:01 04-03-2016 التاريخ; Ko 148.54 حجم الملف; PDF

التقرير الشهري حول عائدات النفط نوفمبر 2015

12:58:51 04-03-2016 التاريخ; Ko 257.21 حجم الملف; PDF

جدول العمليات المالية للدولة حسب الدليل الإحصائي المالية العامة 2001 MSFP نوفمبر 2015 (بالفرنسية)

المزيد

### تقرير حول العمليات المالية للدولة

### الحالة الشهرية للسيولة

01:00:27 04-03-2016 التاريخ; Ko 3845.77 حجم الملف; PDF

تقرير حول العمليات المالية للدولة النصف الأول لسنة 2015

01:01:31 04-03-2016 التاريخ; Ko 24.4 حجم الملف; PDF

الحالة الشهرية للسيولة يناير 2016

01:00:40 04-03-2016 التاريخ; Ko 827.43 حجم الملف; PDF

تقرير حول العمليات المالية للدولة النصف الأول لسنة 2014

01:01:44 04-03-2016 التاريخ; Ko 25.39 حجم الملف; PDF

الحالة الشهرية للسيولة ديسمبر 2015

01:00:52 04-03-2016 التاريخ; Ko 1117.91 حجم الملف; PDF

تقرير حول العمليات المالية للدولة لسنة 2014

01:01:55 04-03-2016 التاريخ; Ko 13.49 حجم الملف; PDF

الحالة الشهرية للسيولة نوفمبر 2015

المزيد

### متابعة تنفيذ قانون المالية لسنة 2016

العنوان المبلغ الأصلي الانفاق خارج الرواتب ن م خ ر %

المزيد



أشكركم